ـ بنوك

السادات يطلب انشاء بنك اجتماعى باسم عبد الناصر

تامينات وقروض بغير فوائد لمن لاتشملهم القوانين

السادات يقدم مليون جنيه لراسمال البنك من اموال التبرعات المرسلة للقائد الخالد

علم مندوب « الاهرام » ان الرئيس انور السادات قد طلب انشاء بنك جديد يكون هدفه اجتماعيا بالدرجة الاولى ، وقد طلب الرئيس الى الدكتور عبد العزيز حجازى وزير الخزانة ان يضع مشروع هذا البنك ونظام عمله ، وقد قال الرئيس السادات للدكتور حجازى فى تلخيص تصوره لمهمة هذا البنك « انه يهمه ان يكون هذا البنك بابا مفتوحا امام اى مواطن تفرض عليه ظروفه ان يتوجه اليه فى اطار كريم »

وعلم مندوب « الأهرام » ان الرئيس انور السادات سوف يوجه مبلغ مليون جنيه من اموال التبرعات التى كان يتلقاها القائد الخالد جمال عبد الناصر لتكون جزءا من راسمال هذا البنك .

وكان الرئيس السادات قد وجد حسابا خاصا فتحه جمال عبد الناصر للتبرعات التى كانت تصل باسمه ويطلب اصحابها توجيهها بمعرفته لاغراض الخير التى يختارها ، وكان المبلغ الذى يضمه هذا الحساب يزيد على مليونين من الجنيهات ، وكان القائد الخالد قد اودعها فى بنك مصر وكان يوجه ريعها الى اجابة طلبات المواطنين الذين كانوا يلجاون اليه ويحس بحاجتهم الى المساعدة فى تفريج ضائقة او فى علاج او ماشابه ذلك من طوارىء الحياة .

وكان راى الرئيس السادات «استجابة لمشاعر عبد الناصر وعرفانا له» ان ينظم هذا العمل وان يوضع فى اطار يصل به الى جميع من يحتاجون اليه وفق قواعد محددة ومن هنا كان اتجاه الرئيس السادات الى فكرة البنك ، على أن يحمل هـذا البنك ـ بهدفه الاجتماعى ـ اسـم « جمال عبد الناصر » .

وقد تحدث الرئيس السادات عن الفكرة مع الدكتور محمود فوزى رئيس الوزراء وكانت الخطوط الاساسية التى وضعها الرئيس السادات لوزير الخزانة لكى يضع على اساسها تنظيم المشروع على النحو التالى

(١) ان يقوم البنك بعمل تامين لكل الذين لاتنطبق عليهم قوانين المعاشات ومن ذلك على سبيل المثال كل الفنانين ، وقد طلب الرئيس فى هذا الصدد الى وزيرى

الاعلام والثقافة ان يدرسا كيفية اسهام وزارتيهما فى مشروع التامين على الفنانين سواء باسهام مباشر من الوزارتين او استقطاع معقول من اجور الفنانين بحيث تكون لهم مشاركة ايجابية فى التامين على انفسهم ولاتكون التامينات عليهم مجرد منحة تعطى لهم .

❷ ان البنك على نفس المثال يستطيع ان يقوم بنفس الشيء مع الحرفيين الصغار الذين يواجهون مخاطر فى الشيخوخة او تواجه اسرهم ظروفا مجهولة فى حالة اية مفاجآت تعرض لحياتهم سواء بالمرض

❸ أن هذا البنك يستطيع أن يقدم لمن يشاء من المواطنين ، ووفق اشتراطات ودراسات معقولة ، قروضا بغير فوائد على الاطلاق .

❹ انه يمكن التوسع فى الفكرة بحيث يتم التاكد خلال سنوات من ان كل مواطن يغطيه بشكل ما نوع من انواع التامين الشامل بمعنى ان يتمكن البنك من الوصول الى كل الذين لاتصل اليهم قوانين التامين المعمول بها حاليا فى الدولة وبحيث لايشعر اى مواطن فى اى موقف من المواقف « انه يواجه بابا مسدودا » .

وعلم مندوب الاهرام ان الدكتور عبد العزيز حجازى سوف يقدم الى رئيس الجمهورية مشروع انشاء البنك الجديد وتنظيمه فى الاسبوع المقبل ■

رأي الأهرام

استمرار المسيرة

بالبناء والتنظيم

تبرز امام عيوننا معان عدة لطلب الرئيس انور السادات انشاء بنك اجتماعي جديد باسم القائد الخالد جمال عبد الناصر ، على ان يكون جزء من راسمال هذا البنك مليونا من الجنيهات من أموال التبرعات التي كان يتلقاها القائد الخالد والتي كان يوجه ريعها الى اجابة طلبات المواطنين الذين كانوا يلجأون اليه ويحسبحاجتهم الى المساعدة

والمعنى الاول هو ان الفكرة استجابة لمشاعر القائد الخالد وعرفانا له ، وانها جزء من ميراثه الثوري وفكره الانساني الذي يلمس الجميع آثاره في حياتنا وفي تصميمنا على متابعة هذه المسيرة التي قدم فيها اغلى ما عنده للشعب والامة ..

واما المعنى الثاني فهو ان الرئيس انور الساداتبمبادرته مع رئيس الوزراء ووزير الخزانة انما يرسى بناء مؤسسة

جديدة في حياتنا ويضع تقاليد لأسس وتنظم لكي تستمر حياة وفعالية مشاعر وافكار القائد الخالد في صورة مؤسسة اجتماعية تعمل على اوسع نطاق يتاح لها في حياة الجماهير .

واما المعنى الثالث فهو ان العمل الاجتماعي للبنك سوف يتسع وينمو ليشمل قطاعات اخرى غير التي سبق ان انفق فيها ريع هذه المبالغ التي ارسلها اصحابها الى القائد الخالد وطلبوا فيها توجيهها بمعرفته لاغراض الخير التي يختارها ، ومن واقع التجربة والممارسة التي قام بها في انفاق هذا الريع ، يجيء الرئيس انور السادات اليوم ليطلب دراسة قيام البنك بعمل تامينات لكل الذين لاتنطبق عليهم قوانين المعاشات كالفنانين والحرفيين الصغار ، كما طلب الرئيس دراسة ان يقوم البنك بتقديم قروض بدون فوائد لحالات معينة من بين المواطنين .

ان هذا البناء التنظيمي في تطبيق افكار ومبادرات القائد الخالد هو في حد ذاته معنى جليل ـ الا وهو استمرار المسيرة .. لا بالعزم والايمان فقط بل بالبناء والتنظيم وتنمية الميراث الثوري والانساني الذي ارسى قواعده جمال عبد الناصر في حياة جماهير الامة العربية .

السـادات يطلب الاسراع

فى انشـاء بنك ناصر الاجتمـاعى

طلب الرئيس انور السـادات فى اجتماعه امس بالدكتور عبد العزيز حجازى وزير الخزانة ، الاسراع فى انشاء بنك ناصر الاجتماعى . وتقرر تشكيل لجنة لوضع اجراءات انشاء البنك ونشاطه ، وسوف تمثل فى اللجنة وزارتا الخزانة والشئون الاجتماعية ، والجهاز المصرفى والتامينات الاجتماعية .

وقد عرض الدكتور حجازى على الرئيس الاطار العام للبنك ويقوم على زيادة رأس ماله ، والذى يتكون اساسا من المليون جنيه التى كان الرئيس السادات قد امر بتخصيصها للبنك . وعلم مندوب « الاهرام » أن موارد البنك ستشمل بالاضافة الى هذا المبلغ، مواردبيت المال وجزءا من رصيد الخدمات الاجتماعية وبعض الغرامات والاموال المصادرة ، وكذلك الاستبدالات كمورد من جهة وكاستخدامات من جهة اخرى .

وقد بحث الرئيس مع وزير الخزانة العلاقة بين البنك الجديد وكل من الضمان الاجتماعى ، التابع للشئون الاجتماعية ، والقرض الحسن ، التابع للاوقاف ، وقد رأى الرئيس أن يبقى نشاط هذين الجهازين لتحقيق اهداف انشائهما . ■

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٥ / ٧ / ١٩٧١

ميزانيــة خاصــة لهيئـة بنــك ناصر

مجلس الدولة يوافق على مشــروع انشـــاء البنــك

كتبه فتحي نوار :

وافق قسم التشريع بمجلس الدولة امس على مشروع القانون الخاص بانشاء هيئة عامة لبنك ناصر لوضعه في الصيغة القانونية تمهيدا لعرضــــه على مجلس الوزراء ، ويقضي بان تكون للهيئة ميزانية خاصة تلحق بموازنة الدولة ، وان تعفى اموال البنك ومعاملاته مع الغير وما يؤديه من معاشات واعانات من جميع الضرائب والرسوم .

وتتكون موارد هيئة البنك من نسبة من ارباح الوحدات الاقتصادية القابلة للتوزيع تحدد بقرار من رئيس الوزراء وتخصم من الحصة المخصصة للخدمات المركزية والاجتماعية للعاملين ، ومن الاشتراكات التي يدفعها المنتفعون باحكام نظم التأمين والمعاشات الخاضعة للبنك والممولة المقررة مع المتعاملين معها ، وما تخصصه الدولة للبنك من اعتمادات .

ويقضي المشروع بان يكون للاموال المستحقة للبنك امتياز عام على جميع اموال الدين ، وتستوفى مباشرة بعد المصروفات القضائية ، وتحل الهيئة محل صندوق مساعدة طلبة الجامعات والمعاهد العليا في حقوقه والتزاماته ، ويكون لوزير الخزانة سلطات واختصاصات مجلس ادارة الهيئة ورئيسها حتى يتم تشكيله .

ولايجوز لهيئة البنك ان تتعامل مع الغير بنظام الفائدة الثابتة اخذا او عطاء ، وللهيئة ان تستعين بالاجهزة التابعة للوزارات والمصالح والهيئات العامة والمؤسسات العلمية لتحقيق اغراضها . ■

بنك حر ومناطق حرة

اعلن الرئيس انه تقرر انشاء بنك حر تتبعه مناطق حرة ، لاتاحة الفرصة امام ايداع رؤوس الاموال الاجنبية والعربية واستثمارها .

وقال الرئيس ان هذا البنك سيحل مشكلة « العمولات » التي تحصل من الاستيراد مثل المواد التموينية ، التي تقدر قيمة المستورد منها كل عام بنحو ١٠٠ مليون جنيه بالعملات الحرة وستعود هذه العمولات ـ بانشاء البنك ـ الى الدولة .

كما أعلن الانتهاء من اعداد قانون استثمار رؤوس الاموال الاجنبية والعربية وتشجيعها على المساهمة في مشروعات البترول والادوية والسياحة والاسكان .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــــرام
التاريخ : ١٩٧١/٩/٢٤

قـــرار تطـــوير الجهـــاز المصـــرفى

البنـــوك تزاول نشـــاطها الجديد من يوليـــو القـــادم

اصـــدر الرئيس أمس قرار تحـــديد اختصاصات وحدات الجهاز المصرفى فى مصر ، على ان يتخذ البنك المركزى الخطوات التنفيذية لتوزيع العمليـــات المصرفية بين البنوك ، وتنسيق ونقل ملكية وحدات البنوك ، واعادة تقييم رؤوس اموال البنوك فى أوضاعهـــا الجديدة ، على ان تنتهى جميع هـــذه الاجـــراءات فى موعـــد اقصـــاه ٣٠ يونيـــو ١٩٧٢ ، بحيث تزاول البنـــوك نشاطها من اول يوليو القادم على النحو التالى :

البنك الاهلى المصرى : يختص بشئون التجارة الخارجية ومباشرة جميع العمليات المصرفية الخاصة بها استيرا ا وتصديرا

بنك مصر : يدمج فيه بنك بور سعيد ويختص بشئون التجارة الداخلية ومباشرة جميع الخدمات المصرفية لوحدات التجارة الداخلية ، الى جانب تمويل الحاصلات الزراعية .

بنك الاســـكندرية : يدمج فيه البنـــك الصناعى ، ويختص بشئون الانتاج ، ويباشر جميع الخدمات المصرفية لوحدات الانتاج الصناعية والزراعية والحرفية .

البنك العقارى المصرى: يدمج فيه بنك الائتمان العقـــارى ، ويختص بشئـــون التشييد والاسكان ، وتقديم الخدمات المصرفية لعمليـــات التشـــييد ومبـــانى الاسكان والمرافق .

بنك القاهرة : يختص بشئون الخدمات وتقديم الخدمات المصرية لوحدات القطاع العام التى تباشر عمليات الخدمات ■

المصدر: الاهـــــرام
التاريخ : ١١ / ١٠ / ١٩٧١
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

الرئيس يوقع قانون انشاء البنك المصرى الدولى للتجارة الخارجية

وقع الرئيس أنور السادات قبـل سفره أمس قانون انشاء البنك المصرى الدولى للتجارة الخارجية. ويتضمن القانون تشكيل المجلس التاسيسى للبنك برئاسة الدكتور عبد المنعم القيسونى ـ ويتكون مجلس الادارة من السادة الدكتور حامد السايح رئيس البنك الاهلى والسيد أحمد فؤاد رئيس بنك مصر والسيد احمد عبد الغفار رئيس بنك الاسكندرية والسيد محمد على شتا رئيس مؤسسة التجارة والمهندس حسن ناجى رئيس مؤسسة الغزل والنسيج والدكتور سيد أبو النجا رئيس مجلس ادارة دار المعارف . مع الاحتفاظ بمناصبهم الاساسية .

وقد نص قانون انشاء البنك على اعفاء البنك من الضرائب وقانون الرقابة على النقد وقانون البنوك والائتمان وحماية أموال البنك والمودعين فيه من قوانين التأميم والحراسة والمصادرة . وسمح القانون لمجلس ادارة البنك بزيادة رأس مال البنك باشراك مساهمين آخرين من الدول العربية .

وسوف يكون مجلس ادارة البنك والجمعية العمومية هما المرجع النهائى للقرارات الخاصة بنشاط البنك □

فتح دفتر توفير للرئيس السادات فى بنك ناصر

بدأ بنك ناصر نشاطه أمس بدفتر ادخار رقم ١ ، باسم الرئيس أنور السادات ، كما فتح الدكتور عزيز صدقى رئيس الوزراء دفتر الادخار رقم ٢ ، وقام السادة ممدوح سالم ، ومحمد عبد الله مرزبان ، ومحمد عبد السلام الزيات نواب رئيس الوزراء وبعض الوزراء ، بفتح دفاتر ادخارية ، تعبيرا عن المشاركة فى فكرة البنك ونشاطه ٠

وسيمنح البنك معاشات للمواطنين الذين لا يتمتعون بأنظمة التأمينات وتعجز مواردهم عن المشاركة فى التأمين ضد مخاطر الحياة ، بحد أدنى ٣ جنيهات شهريا لكل حالة بشرط ان يسدد المنتفع بمعاشات البنك مبلغ عشرة قروش شهريا ، كما يمنح البنك قروضا بدون فوائد للمحتاجين بشروط خاصة ٠

حرية القطاعين العام والخاص

اطلاقهــا فى التعــامل مع البنــوك

اصدر الرئيس أنور السادات امسقرارا جمهوريا بأن يترك للقطاع العــام والقطاع الخاص حرية التعامل مع كافةالبنوك على أن يختص البنك العقارى المصرى بشئون التعمير والتشييد والاسكانوتقديم الخدماتالمصرفية لها ، وأن يستمر البنك الاهلى المصرى فى القيام بخدمةشهادات الاستثمار .

ويقضى قرار الرئيس السادات أيضاعلى الغاء القرار الجمهورى رقم ٢٤٢٢، لسنة٧١ ، والذى كان يحدد اختصاصاتوحدات الجهــاز المصرفى فى مصر فى أعمال معينة « الامر الذى فرض قيوداعلى حرية ومرونة الاعمال المصرفيــة وأعاق قيام البنوك بدورها الاساسى فىتيسير المعاملات المصرفية للقطاعين العام والخاص وفى خدمة الاقتصـاد القومى » .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ٢٤ / ٥ / ١٩٧٧

■ خطوة جديدة فى خطة الاصـلاح الاقتصـادى :

بنك قومى للاستثمار والتنمية

لتمويل مشروعات الخطة طبقا لبرامج التنفيذ

تناقش المجموعة الاقتصادية فى اجتماعها الاسبوع القادم برياسة الدكتور عبد المنعم القيسونى نائب رئيس الوزراء مشروع انشاء بنك قومى للاستثمار والتنمية ، وذلك فى اطار خطة الاصلاح الاقتصادى الشاملة .

وسيتولى هذا البنك توفير التمويل اللازم من النقد المحلى والاجنبى لمشروعات خطة التنمية بالكامل ، بحيث يتم السحب منه طبقا لبرامج التنفيذ ، حتى لا تتعرض هذه المشروعات فى أى مرحلة من مراحل التنفيذ الى نقص الاعتمادات اللازمة سواء المحلية أو الاجنبية .

وصرح السيد أحمد سالم وكيل أول وزارة المالية بأن مشروع البنك ــ الذى سيتبع وزير المالية مباشرة ــ سيتضمن مجموعة من الاختصاصات فى مقدمتها :

(١) تخطيط العلاقات التمويلية بين الدولة وقطاعات الانتاج ، بما يكفل انسياب التمويل الذاتى للتنمية ، وتأمين التمويل طويل الاجل ، لتنفيذ المشروعات الاستثمارية وسرعة انجازها ، وفقا لبرامج التنفيذ .

(٢) تنمية سوق الاوراق المالية ، ومتابعة الحفاظ على التوازن الاقتصادى الداخلى لقيمة ما يطرح من أسهم شركات القطاع العام فى البورصة .

(٣) التعاون مع الاوعية الادخارية المختلفة ، فى توفير المدخرات اللازمة لتمويل المشروعات الاستثمارية .

(٤) حصر ومتابعة حقوق الدلة والتزاماتها المتعلقة بملكية راس المال العام ، وتحديد صافى أرباحها وخسائرها على المستوى القومى .

(٥) وضع السياسات المالية التى تمكن شركات القطاع العام ، من تسوية مديونياتها .

وعلم مندوب « الاهرام » أن انشاء البنك سيؤدى الى وضع جهاز شئون الشركات ، وصندوق استثمار الودائع والتامينات التابعين لوزارة المالية فى هيكل البنك الجديد . وأن الهيئة تتجه الى أن يمارس البنك اختصاصات حقوق ملكية الدولة لشركات القطاع العام بالاشتراك مع وزارة المالية .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ٧ / ٦ / ١٩٧٧

الرئيس يحول لبنك ناصر
رصيد التبرعات لتمويل مشروعات الغذاء

اصدر الرئيس انور السادات تعليمات بتحويل رصيد حساب التبرعات المفتوح ببنك مصر فى عهد الرئيس الراحل عبد الناصر الى بنك ناصر الاجتماعى لزيادة رأسماله للمساهمة فى مشروعات الغذاء وتقديم القروض والمساعدات لمحدودى الدخل من المواطنين ، وابلغ السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء هذه التعليمات الى الدكتورة امال عثمان وزيرة التامينات والشئون الاجتماعية .

وصرح السيد ابراهيم لطفى رئيس بنك ناصر بأنه بتحويل هذه الدفعة أصبح مجموع المبالغ التى أمر الرئيس بتحويلها للبنك نحو مليونى جنيه . وكان الرئيس

السادات قد حول مليون جنيه قبل ذلك الى حساب بنك ناصر من حساب التبرعات المفتوح .

وقد ساهم البنك فى ٣ مشروعات تستهدف انتاج الغذاء بمبلغ نصف مليون جنيه لشركة مصر بالاسماعيلية للتنمية الزراعية ونصف مليون جنيه لشركة مصر الاسماعيلية للدواجن و½ مليون جنيه لشركة القاهرة للدواجن ، وذلك فضلا عن التوسع فى عملية المشاركة وتقديم القروض الانتاجية للمشروعات التى يقيمها القطاع الخاص فى مجال الانتاج الغذائى

وقد بعثت الدكتورة آمال عثمان الى الرئيس السادات ببرقية شكر على تحويله رصيد التبرعات الى بنك ناصر لتوسيع حجم خدماته .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ١٣ / ٧ / ١٩٧٧

بعــد ٣ ســـنوات انفتـــاح :

البنوك الأجنبية والمشتركة ضرورة للتنميـــة الاقتصـــادية فى مصر

انطلقت سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر منذ بدأ تطبيقها فى اوائل عام ١٩٧٤ ، فى عدة اتجاهات ، وبالنسبة لتشـجيع الاستثمـــارات الاجنبية ، كانت المسيرة فى اتجاهين متوازيين ومتكاملين فى نفس الوقت. باصدارها للقانون ٤٣ لسنة ٧٤ ، والقانون رقم ١٣٢ لسنة ٧٧ ، لقد قامت مصر بتقديم عدة مزايا وحوافز لتشجيع رؤوس الاموال على الدخول الى مصر عن طريق خلق صناعات ونشاطات جديدة على اسس فنيـــة وتكنولوجيا حديثة ، ومتقدمة ، وفى ذات الوقت مهدت هذه القوانين فى اعادة خلق مركز مالى عالمى فى مصر يساهم فى جانب من العمليات المالية والمصرفية المتزايدة ليس فى مصر وحدها بل فى كافة دول المنطقة .

وقد لاحظنا ان استجابة مراكز المال والاعمال العالمية لهذا النشاط الاخير كانت سريعة ومشجعة جدا على الرغم من بعض الظروف غير الملائمة ٠٠ ومما لاشك فيه ان تلك الاستجابة التى تلقاها من عدد كبير من المصارف والمؤسسات الاقتصادية العالمية فهى اقوى دليل على ان مصر هي المكان المثالي لخلق سوق عالمى لرأس المال فى المنطقة ٠ ويبدو ذلك الامل معقولا جدا فى بلد يتمتع بموقع جغرافى عبقرى ، بالاضافة الى عمالة مدربة ، واستقرار سياسى واقتصادى ٠

والان ٠٠ وبعد مضى ثلاثين شهرا فقط على بدء تنفيذ قوانين تشجيع الاستثمارات الاجنبية فى مصر نجد انه قد تم انشاء اثنى عشر بنكا مشتركا بين البنوك المصرية والبنوك العالمية الاجنبية وذلك بالاضافة الى سبعة عشر فرعا للبنوك الاجنبية والعربية ٠ كما تم مؤخرا انشاء بنك جديد يملكه المصريون العاملون فى الدول العربية وبذلك يكون اجمالى عدد المصارف التى تعمل فى مصر سواء فى هيئة بنوك مشتركة أو فروع لبنوك اجنبية ثلاثون مصرفا كلها من كبريات المؤسسات المالية العالمية والمصرفية التى تتمتع بقدر كبير من السمعة والخبرة فى مختلف مجالات التمويل والاستثمار ٠ ان اجمالى رءوس أموال تلك البنوك قد وصل الى أكثر من ١٢٠ مليون دولار ٠ كما أن ميزانيات اربعة من تلك البنوك عن عام ١٩٧٦ قد اظهرت أن رقم اعمالها قد تعدى ٣٢ مليون دولار وأن ارباحها الصافية عن ذلك العام قد وصلت الى حوالى ٧ ملايين دولار ٠

والدور الذى تلعبه البنوك الاجنبية والمشتركة فى مصر فى هذه الفترة الهامة من تاريخنا الاقتصادى يمكن أن يكون عاملا هاما للغاية فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية بالبلاد ٠ كما أن النتائج التى وصلت اليها تلك البنوك تعد بلا شك دليلا واضحا على المستقبل المشرق الذى ينتظر القاهرة كمركز مالى عالمى ■

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: السيـــاســـه

التاريخ : ١٠ / ٦ / ١٩٧٩

فايننشال تايمز

البنوك العالمية تتردد في مساعدة مصر

تبدي بعض البنوك التجارية الغربية تردداً في تمويل المشروعات المصرية خشية انتقام الدول العربية المصدرة للنفط .

وتتعرض مصر بعد توقيع معاهدة السلام مع اسرائيل لمقاطعة اقتصادية وسياسية من جانب العالم العربي ولجأت الدول العربية النفطية الى قطع مساعداتها المالية عن مصر .

وتخلى عدد من البنوك العربية وفي مقدمتها مجموعة الاوباف في باريس عن المشروعات الاخيرة الخاصة بتجميع مبلغ ٢٥٠ مليون دولار اوروبي لتمويل البنك المركزي المصري .

وتريد مصر الان احياء هذه الصفقة لكن في حدود اضيق على اساس تقديم قرض قيمته ١٠٠ مليون دولار لشركة مصر للطيران التي تمتلكها الدولة .

لكن البنوك الغربية تشعر بمزيد من القلق بسبب الزيادة في اسعار النفط التي ستؤدي الى زيادة العوائد النفطية لدول الاوبك وبالتالي الى زيادة الارصدة التي يمكن حقنها في النظام المصرفي الغربي .

واصبحت حكومة القاهرة منذ انقطاع المساعدات المالية العربية عنها اكثر اعتمادا على المعونات المالية الغربية سواء من الحكومات او من البنوك التجارية . الا ان البنوك تساورها شكوك بشأن مقدرة مصر على الوفاء بالديون ، كما انها تعود بالذاكرة الى الماضي عندما وجدت مصر صعوبة شديدة في ايجاد مصادر تمويلية .

وتشير التقارير الى ان هناك بدائل لجمع قرض قيمته ١٠٠ مليون دولار بما في ذلك دور اكبر يقوم به بنك التصدير والاستيراد الامريكي الذي يمكنه تخفيض المبالغ المصرفية المطلوبة من بقية البنوك التجارية .

وسيستخدم هذا القرض من شراء طائرات امريكية مدنية .

وتتردد بعض البنوك في الاشتراك في هذا القرض فيما تحوط الشكوك بالقرض الذي تم تجميعه لمصر والبالغ قيمته ٢٥٠ مليون دولار عام ١٩٧٧ .

وكان هذا القرض قد ضمنته منظمة الخليج لتنمية مصر وهي هيئة شاركت في تأسيسها كل من المملكة العربية السعودية واتحاد الامارات العربية وقطر لدعم الاقتصاد المصري .

وفي اعقاب المقاطعة لجأت هذه المنظمة الى تجميد دعمها المالي للمشروعات الاقتصادية في مصر .

وتقول تقارير الصحافة العربية ان المنظمة لم تعد ملزمة بتقديم اية مدفوعات مالية تتعلق بهذه المشروعات .

كما ان الدول العربية مستمرة في اجراءاتها نحو حل الهيئة العربية للتصنيع ، وهي المؤسسة التي تقوم بتمويل الصناعات الحربية في مصر . ويعتقد بعض مسؤولي المصارف العالمية ان هيئة الخليج قد تسقط ضحية لهذه المقاطعة ايضا اذا استمرت العلاقات العربية المصرية في تدهورها .

الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ: ١٩٨٠/٣/٣٠

انشاء بنك وطنى للتنمية برأسمال ١٠٠ مليون جنيه وشركة للأمن الغذائى

قـرارات هامة يعلنها السـادات فى الاحتفال بعيد العمال أول مايو

الرئيـس يؤكد فى لقـائه بعمـال النقل أنه لا عودة للاقطاع والافسـاد الحزبى

فى لقائــه أمس بممثلى نقابات عمال النقل البرى والبحرى والجـوى ، اشـار الرئيس انور السـادات الى انه سـوف يعلن فى الاحتفال القادم بعيد العمال فى أول مايو قرارات هامة منها انشــاء البنك الوطنى للتنمية برأسمال قدره ١٠٠ مليون جنيه وانشاء شركة للامن الغذائى برأسمال ٥ ملايين جنيــه لتوفير المواد التموينية بعيداً عن الوسـطاء •

وفى ذات اللقاء أشار الرئيس الى أن مصــر سوف تصدر السماد والاسمنت من العام القادم كما أشار الى الامكانيــات البترولية الواســعة والعقود الجـديدة لاستصلاح واستزراع نصــف مليون فدان فى شرق الدلتا فضــلا عن مصــنع الحديد الذى يستخدم الغـــازات لتوفير الحـــديد اللازم للاستهلاك فى البناء مع فائض كبير للتصدير للخارج •

وأوضح الرئيس فى حديثه مــع القيادات العمالية انه لا عودة للاقطاع ولا عودة للافساد الحزبى .

وكان الرئيس السادات قد التقى أمس بالقيادات العمالية ممثلى نقابات عمال النقل البرى والبحرى والجوى والسكك الحديدية ، وحضر اللقاء السيد حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية ونائب رئيس الحزب الوطنى الديمقراطى والسيد فكرى مكرم عبيد الامين العام للحزب وسعد محمد أحمد رئيس اتحاد عمال مصر ووزير القوى العاملة .. وصرح سعد زغلول نصار أمين المكتب السياسى بالحزب بأن الرئيس بدأ حديثه عن سلسلة اللقاءات التى بدأها فى العام الماضى ، وأن هذه اللقاءات كانت ضرورية بعد تحقيق السلام ، ونحن نتجه نحو البناء وأشار الرئيس الى أن البناء لابد أن يتم بأيدينا جميعا مجتمعة ومتآلفة ومتكاتفة خاصة بعد أن ملكنا ارادتنا بأيدينا وملكنا استقلالنا السياسى والاقتصادى وأصبح قرارنا بأيدينا

وقال الرئيس : انه يجب ونحن نبنى ألا نقع فى ذات الاخطاء التى وقعت على أيدى الزعامات الحزبية قبل ثورة يوليو حين كانت مصر ملك فئة تحكم تحت هيمنة الملك والاستعمار ، ومن أجل هذا قمنا فى يوليو بثورتين معا : ثورة سياسية لتخليص مصر من الاستعمار وأذنابه وأعوانه .. وثورة اجتماعية لتحقيق العدل الاجتماعى فى مصر .. وأشار الرئيس الى ان هذه الاجتماعات ترسى معالم ودعائم الشرعية الدستورية المستمدة من ثورتى يوليو ومايو .. ولتحقيق النقاط الخمس التى استفتى عليها الشعب .. وفى مقدمتها تخصيص ٥٠ ٪ من المقاعد للعمال والفلاحين فى جميع المجالس المنتخبة التى تؤكد عدم السماح للاقطاع وللافساد الحزبى بأن يتمكنا مرة أخرى من الحياة فى مصر .

هنـاك من يتصـورون أنفسـهم أوصـيـاء على الجمـاهير

وقال الرئيس ان هناك فئة تتصورنفسها وصية على الجماهير وهنـاك بعض الاصوات التى تتصـور أنهيمكنها ضرب المكاسب التى تحققت بثورتى يوليو ومايو وهذه الفئة هيذاتها التى خرجت من جحورها محتمية بمظلة الحرية والديمقراطية وسـيادةالقانون التى تحققت فى مايو ٧١ .
هذه الفئة تريد أن تعود الى زمانما قبل الثورة وهى فى تضليلها تستغل معاناة الجماهير وتزايد على الحريةوالديمقراطية ، وأشـار الرئيس فى حديثه الى القيادات العمالية الى آفاق المستقبل الذى تعمل كل الايدى الان والمقبل على تحقيقه من أجل رخاءكل مواطن فأشارالى مختلف المشروعات فى مختلف المجالات والتى بدأت تنتجها يكفى الاستهلاك المحلى وما يفيض منه للتصدير وركز الرئيس على السماد الذى سوف نصدر منه فى العام القادم والى الاسمنت الذى سوف نصدر منه من ٣ الى ٤ ملايين طن . واشار الى مصنع الحديد الذى يستخدم الغازات لتوفير الحديد اللازم للاستهلاك فى البناء الذى سوف يوفر فائضا كبيرا للتصدير ، كما أشار الرئيس الى قناة السويس التى يبلغ دخلهـا قرابة ألف مليون دولار فى السنة ، والى الامكانيات البترولية المبشرة فى مصر والى المجمعات الزراعيـة والصناعية التى انتهت دراستها ويبدأ العمل فيها على أحدث ما وصلت اليه التكنولوجيا فى العالم ، واعلن الرئيس أن الحكومة ستوقع فى التاسع من ابريل القادم عقد استزراع نصف المليون فـدان الجديدة التى تقع فى شرق الدلتا مع مجموعة الشركات التى قامت بدراسة هذا المشروع ، وفى ختـام لقائه بالقيادات العمالية أعلن الرئيس أن هناك قرارات هامة ستعلن فى عيد العمال الذى سيحتفل به فى العريش فى أول مايو القادم ومنها انشاء البنك الوطنى للتنمية برأس مال قدره ١٠٠ مليون جنيه وعن شركة الامن الغذائى برأس مال قدره ٥ ملايين جنيه تكون مسئولة عن توصيل المواد التموينية والغذائية بالسعر المدعم حيث تحجب الوسطاء فى عملية التوزيع . وطلب الرئيس الى القيادات العمالية أنتقوم بدراسة ما تراه من وسائل مناسبة لتوسيع منافذ التوزيع الخاص بالعمال فى هذا الصدد وتخصص بطاقة تموينية خاصة بمحدودى الدخل لضمان الحصول على احتياجاتهم من المواد التموينية والغذائية فى سهولة ويسر . وأوصى الرئيس القيـادات العمالية بحماية مكاسب ثورتى يوليو ومايو من عبث الحاقدين ووعد الرئيس بأنه سيلتقى بالعمال تباعا فى مختلف مواقع العمل والانتاج .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ١٩٨٠/٤/٣٠

السادات يضع مع معاونيه استراتيجية العمل الوطنى لاعلانها يوم ١٤ مايو

الرئيس يعلن تأسيس البنك الوطنى للتنمية الشعبية برأسمال ٥٠ مليون جنيه ترتفع الى ١٠٠ مليون

سنواجه الارتفاع الاجرامى فى الأسعار وسنحمى الفئات الكادحة من الاستغلال

الديمقراطية هى رفع المعاناة عن الشـــعب

أعلن الرئيس أنور الســـادات أمس أنه يبحث مع معـــاونيه الآن اعـــداد استراتيجية قومية متكاملة تتناول كـل جوانب العمل الوطنى خـــلال المرحلة المقبلة · ويشـــارك فى وضــع هــذه الاســتراتيجية ـ التى سيعلنها الرئيس فى خطابه يوم ١٤ مايو المقبل ـ نائب رئيس الجمهـــورية ورئيس الوزراء وجميع المسـئولين فى الدولة ·

واعلن الرئيس قيام البنك الوطنى للتنمية الشعبية برأسمال مدفوع بالكامل يبلغ حوالى ٥٠ مليون جنيه ، يرتفع مستقبلا الى حوالى ١٠٠ مليون جنيه .

وقال الرئيس — فى الاحتفال بتوقيع عقد تأسيس البنك — ان قيام البنك يعنى أن ممارسة الديمقراطية لم تعد شعارات وهتافات وسرادقات — كما كان الامر قبل الثورة — ولكنها تعنى أول ما تعنى بناء الرخاء من أجل السواد الاعظم من الشعب ورفع المعاناة عن الجماهير . وقال اننا سنواجه بكل شدة — بدءا من مايو المقبل — الارتفاع الاجرامى فى الاسعار لتحمى الفئات الكادحة من الشعب من الاستغلال ، واضاف الرئيس ان قيام البنك الوطنى هو استكمال لمهمة بنك مصر الذى اسسه الوطنيون المصريون منذ ٦٠ عاما ليؤكد الاستقلال الاقتصادى . لانه لن يكون هناك استقلال سياسى بغير استقلال اقتصادى .

وأكد الرئيس السادات ان أجهزةالدولة ستنتهى مع نهاية هذا العام من مد مظلة التأمينات الاجتماعية لكىتشمل كل المصريين بحيث لا يكون هناك على أرض مصر رجل أو امرأة دونتأمين ضد المرض والعجز والشيخوخة والوفاة .

وحول مواجهة ارتفاع الاسعارأعلنالرئيس قيام شركة الامن الغذائى برأسمال ٥ ملايين جنيه قائلا : انهبدءا من يوم ١٥ مايو المقبل فلن يكون بيننا مكان للمستغلين وكفى شعبنامعاناة .. كفى صغار المواطنين كفى العمال .. وكفى القاعدة الشعبيةالعريضة التى تعانى من الارتفاع الاجرامى فى الاسعار .. وأنا أعتبرهاجراما فى حق هذا الشعب لان هناك اشرارا ممن يتاجرون ويعبثون بقوتالشعب .

الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

الرئيس في الاحتفال بتأسيس البنك الوطني

الاستقلال السياسي يفقد قيمته مالم يسانده الاستقلال الاقتصادي وبناء الرخاء للشعب

قيام البنك الوطني استكمال لمهمة اقتصادية بدأها بنك مصر منذ ٦٠ عاما

سنواجه الارتفاع الاجرامي للأسعار وسنضرب الأشرار المتاجرين بقوت الشعب

القى الرئيس أنور السادات كلمة فى الاحتفال بتوقيع عقد تاسيس البنك الوطني وفيما يلي نص كلمة الرئيس :

بسم الله ايها الاخوة والاخوات ،

اريد ان اعلق تعليقا بسيطا وليست كلمة لانه كما وعدتكم سالتقى ان شاء الله بالشعب وبكم من خلال الاحتفال فى أول مايو ثم ان شاء الله فى يوم عيد مجلس الشعب يوم ١٤ مايو حيث أعد الان ويعاونني فى الاعداد كل المعاونين نائب الرئيس ورئيس الوزراء وجميع المسئولين استراتيجية كاملة للمرحلة المقبلة وسيكون الاعلان عن تفاصيلها باذن الله يوم ١٤ ، سيكون فى اول مايو التمهيد ثم الاعلان يوم ١٤ ان شاء الله . ان معنى ما اجتمعنا اليوم او ما نجتمع من أجله هو المعنى الجديد للممارسة السياسية ، والممارسة السياسية ليست شعارات ولا سرادقات ولا هتافات ولا الاسلوب البغيض الذى علمته الاحزاب فيما قبل ٢٣ يوليو للبلد وللاسف لا زال يسيطر على عقلية البعض ممن يعملون بالممارسة السياسية الاستقلال السياسي يفقد قيمته تماما اذا لم يكن معتمدا على استقلال اقتصادى والممارسات الديمقراطية فى كل انحاء الدول النامية التى بنت مجتمعات تقوم على بناء الرخاء للمواطنين بناء الامن والامان للمواطن بناء مستوى معيشة كريم للمواطن رفع المعاناة عن القاعدة الشعبية العريضة وان يكون لكل مواطن حقه فى الرخاء فى بلده .

ما اجتمعنا من اجله اليوم هو البداية السليمة لهذا فان قيام البنك الوطني للتنمية اليوم سيكون استكمالا لمهمة مؤسسة اقتصادية قامت فى اشد أوقات الاحتلال البريطاني والتحكم الاجنبي وفساد الزعامات المصرية سيكون عمل هذا البنك تتمة لتلك المنشاة فى يوم ٧ مايو ١٩٢٠ . اجتمع المؤسسون او الجمعية التاسيسية لقيام بنك مصر اجتمعوا يوم ٧ مايو سنة ١٩٢٠ ، وكان اقتصاد البلد كله مرهونا والمنشآت الاقتصادية كلها اجنبية . اقتصاد البلد كله بيد الاجانب .. صندوق الدين .. الملك معين من قبل السلطة البريطانية .. البلاد تعاني ومع ذلك استطاعت هذه المؤسسة واستطاع المؤسسون الذين اجتمعوا يوم ٧ مايو اى فى تاريخ قريب من اجتماعنا اليوم ونحن فى

أواخر ابريل سنة ١٩٨٠ ، اجتمعوا هم فى ٧ مايو سنة ١٩٢٠ وبرأسمال ٨٠ الف جنيه فقط بدأوا بنك مصر الذى كان بعـــد ذلك اداة مصر فى الاستقلال والتحرر الاقتصادى . رغم ما قابله هذا البنك وماعاناه من المستعمر أو من عدم فهم الحكومات لحقيقة مهمته

اليوم وفى سنة ٨٠ نجتمع لـكي نوقع عقد التأسيس كما اجتمعوا تماما يوم ٧ مايو سنة ١٩٢٠ نجتمع لنوقع عقد تاسيس ليس بـ ٨٠ الف جنيه وانما برأسمال مدفوع ٥٠ مليون جنيه يرتفع الى ١٠٠ مليون جنيه هذا هو معنى الاستمرار في كفاحنا الاقتصادى الذى بدونه لن يكون لنـــا استقلال سياسى ، من اجل هذا انا اعتبر هذا اليوم يوما مشهودا فى تاريخ الممارسة الديمقراطية فى مصر ، الممارســـة الديمقراطية ليست كما علمت الاحزاب البعض انها شعارات وهتافات كمـــا قلت وانما الممارسة الديمقراطية هى بناء الرخاء للشعب بناء الامن والامان .. رفع المعاناة من كاهل القاعـــدة الشعبية العريضة ادعو الله ان يحقق هذا البنك رسالة بنك مصر التى لازال يؤديها الى اليوم ولكن باختلاف الظروف لان رسالة البنك الوطنى للتنمية فى ظروفنا الان هى بناء الرخاء لكل مواطن ومواطنة على ارض مصر بحيث كمـــا طلبت وكما سيكون من الاستراتيجية التى سالقيها عليكم ان شاء الله فى ١٤ مايو المقبل فى عيد مجلس الشعب وفى عيد ثورة ١٥ مايو .

بحيث تكمل الدولة باذن الله هذا العام مشروع التامين بحيث لا يكون على ارض مصر رجل او امرأة بدون تامين ضـــد المرض والعجز والشيخوخة والوفاة ـــ هـــذا هو العمل السياسى والعمـــل الديمقراطى وليس الشـــــعارات او الهتافات . كما قلت لـكم من قبل ، يواكب هذا البنك قيام شركة الامـــن الغذائى التى وقعناها اليوم برأسمال ٥ ملايين جنيه لان هناك اناسا اشرارا ممن يتاجرون وهناك اشرار يعبثون بقوت الشعب . قامت هذه الشركة لكى توقف هذا العبث . وبدءا من ١٥ مايو المقبل باذن الله ووفقـــا للاستراتيجية التى سالقيها عليكم فى ١٤ مايو لن يكون بيننا مكان لمثل هؤلاء المستغلين فكفى شعبنا معاناة كفى صغار الموظفين .. كفى العمـــال كفى القاعدة الشـــعبية العريضة التى تعانى الان من الارتفاع الاجرامى لانى اعتبره اجراما فى حق الشعب الارتفاع الاجرامى فى الاسعار بدءا من ١٥ مايو نبدأ ان شاء الله مرحلة سأضعها امام ســـلطات الدولة باكملها ان شاء الله فى مجلس الشعب يوم ١٤ مايو المقبل . ادعـــو الله سبحانه وتعالى ان يوفقنا لكى نحقق لشعبنا لكل فرد .. لكل رجل وامرأة على ارض مصر ولدينـــا الامكانيات والموارد لكى نحقق حياة هادئة سعيدة مطمئنة تستطيع ان يبنى فيها الفرد لذاته ولابنائه ولاحفاده من بعده ويؤدون حق الدولة فلا غبار عليه اما اولئك الاشرار والمستغلون فلا هوادة معهم من ١٥ مايو المقبل ان شاء الله .

ادعو الله ان نحقق أمل القاعدة الشعبية العريضة التى عانت وتعانى الى اليوم .. نحقق أملهم بقيام هذه المؤسسات التى اتفقنا عليها اليوم وليرتبط تاريخ كفاحنا كله .

بدأ بنك مصر بـ ٨٠ الف جنيه فحرر جزا كبيرا جدا من اقتصادنا وانشا نشاطات اقتصادية رائعة ولكنا نفخر به الى اليوم ـ اليوم البنك الوطنى للتنمية عليه ان ينطلق بكل فرد واسرة وكل رجل وكل امراة فى مصر الى آفاق الرخاء والامن والامان . ادعو الله سبحانه وتعالى ان يوفقنا فنكون بذلك قد ادينا الامانة ووضعنا حجر الاساس للعمل السياسى وللديمقراطية الحزبية السليمة التى تقوم لاول وآخر ما تقوم على بناء الرخاء للمواطن ورفع المعاناة وايجاد المستقبل لكل رجل ولكل امراة على ارض مصر ... وفقكم الله والسلام عليكم ورحمة الله □



الرئيس السادات يوقع على وثيقة انشاء البنك الوطني للتنمية والى يمينه السيد فكرى مكرم عبيد أمين عام الحزب الوطني والمهندس عثمان احمد عثمان نقيب المهندسين والمشرف على مشروعات الامن الغذائي .

المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ٣٠ / ٨ / ١٩٨٠

السادات أول المكتتبين
بالبنك التجاري البحري

الاسكندرية ـ مكتب الاهرام ـ طلب الرئيس أنور السادات ان يكون اول المكتتبين بأول بنك بحرى ينشأ فى مصر . وقد بلغ مجموع المبالغ التى ساهم بها المشتركون فى تأسيس البنك ٤٠ مليون دولار بزيادة ١٠ ملايين دولار عن رأس المال المحدد وذلك خلال اول جلسة عقدتها الجمعية التأسيسية للبنك . صرح بذلك الدكتور نعيم أبو طالب محافظ الاسكندرية .

وقد تقرر اطلاق اسم بنك الاسكندرية التجارى البحرى على البنك الجديد وان تكون الاغلبية من المكتتبين فى البنك من المصريين على ان تكون قيمة السهم الواحد ٥٠ دولارا .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ١٠ / ٩ / ١٩٨٠

السادات يعلن فى لقائه برؤساء البنوك :

دور بنك الاستيراد والتصدير تحقيق المرونة فى تمويل التجارة الخارجية

١٠٠٠ مليون دولار أرصدة بمصارفنا و٢٥٠٠ مليون جنيه حصيلة مصر من مدخرات أبنائنا فى الخارج

تقرر خلال الاجتماع الذى عقده الرئيس أنور السادات فى المعمورة أمس برؤساء البنوك المصرية انشاء بنك مصرى عالمى تسهم فى أنشائه البنوك المصرية وعدد من البنوك الاوروبيـة لجذب المزيد من رؤوس الاموال الاجنبية للاستفادة بها فى تمويل مشروعات التنميـة فى مصر •

كما تقرر تكوين « كونسرتيوم » من البنوك المصرية لتمويل مشروعات الامن الغذائى ، ودعوة البنوك الاجنبية العاملة فى مصر للاشتراك فيه ، وان تقوم البنوك المصرية بدور فى معركة التعمير باعتبار ان هذه البنوك تمثل قناة العبور من مرحلة تجميع المدخرات الى مرحلة الاستثمار الحقيقى من أجل اعادة بناء الاقتصاد المصرى على أسس راسخة سليمة •

وصرح الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية ، بانه تقرر فى الاجتماع الذى استغرق ٩٠ دقيقة أن يقوم الكونسرتيوم الذى تقرر تكوينه ، بتمويل مشروعات الامن الغذائى بشروط ميسرة بفائدة لا تجاوز ٦ ٪ على أن تتحمل الحكومة فرق سعر الفائدة وقدره ٨ ٪ ، وان يتم تحويل الجزء الاكبر من المعونات الدولية التى تحصل عليها مصر ، لتمويل المكون الاجنبى لهذه المشروعات .

١٩١٩٥

واضاف نائب رئيس الوزراء أن الرئيس السادات أشار الى انشاء بنك الاستيراد والتصدير ودوره في اعطاء المزيد من المرونة والحركة والتصرف في تمويل التجارة الخارجية استيرادا أو تصديرا .

ووجه الرئيس رؤساء البنوك الى ضرورة قيام البنوك بدور خلاق في معركة التنمية والتعمير ، ودعا الى اتباع المفهوم المصرفي في دراسة المشروعات وفي عمليات التنمية والتجارة الخارجية واستعرض النشاط الاقتصادي والمالي في مصر منذ ان تحول من مركز الضعف في صيف ١٩٦٧ وبعد حرب اكتوبر ، الى مركز قوة يتمتع بها الاقتصاد المصري الان وبدلا من اعتمادنا على الاقتراض الاجنبي لشراء مستلزمات الاستهلاك والانتاج والاستثمار ، أصبح القطاع المصرفي يتمتع بأرصدة اجنبية تزيد على ١٠٠٠ مليون دولار في الوقت الحالي .. ومن المتوقع استمرار تزايد قوة المركز المالي في مصر نتيجة سياسة الانفتاح والتوسع الاقتصادي المكثف .

واضاف الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد أن الرئيس السادات بحث ، في اللقاء الذى شهده المهندس عثمان أحمد عثمان رئيس لجنة التنمية الشعبية بالحزب الوطني والسيد محمد عبد الفتاح ابراهيم محافظ البنك المركزى والدكتور نعيم أبو طالب محافظ الاسكندرية مدخرات المصريين في الخارج التى تتدفق الى مصر بمعدلات بلغت ٢٥٠٠ مليون جنيه وقد تضاعف معدلها خلال شهر يوليو الماضي .

وأكد الرئيس السادات على الدور البناء الذى يقوم به البنك الوطني للتنمية وضرورة خلق شبكة من هذه البنوك في الاقاليم تدعيما المشروعات في كافة المحافظات وخاصة مشروعات الامن الغذائي والاسكان ، ووجه الرئيس رؤساء البنوك الى ضرورة قيام البنوك بدور خلاق في معركة التنمية والتعمير ودعا الرئيس الى اتباع المفهوم المصرفي في دراسة المشروعات وفي عمليات التنمية والتجارة الخارجية .

وقد أشاد الرئيس السادات بالتحسن المالي والاقتصادي ، وطالب رجال البنوك باقتحام مشكلة الامن الغذائي بطرق غير تقليدية وبأساليب جريئة لان تقوية الاقتصاد القومي هي الدعامة الحقيقية للاستقلال السياسي ، وأن مصر في حاجة الى أن تقوم البنوك بمبادرات اقتصادية خلاقة لتكثيف التنمية وخاصة

فى مجال الامن الغذائى بمفهومه الشامل من زراعة وثروة حيوانية ومجازر آلية، وثلاجات ومراكز التسويق والتوزيع ،فى مشروعات متكاملة ومجمعات زراعية وصناعية ، باعتبار أن هذين المجالين وهما الامن الغذائى والاسكان يمثلان الاولويات العليا فى الخطة القومية .

المشروع الجديد للضرائب

واضاف الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد أن الرئيس تناول فى الاجتماع مشروع قانون الضرائب الجديد وقال انه سوف يتضمن المواد التشريعية اللازمة لكى تسمح بتداول الاسهم والسندات فى هذه المشروعات — الامن الغذائى والاسكان — بسهولة ويسر دون أن تتحمل ضرائب عالية كما هو حادث الان الامر الذى منع سوق رأس المال من العمل فى النشاط المنشود .. وقد طلب الرئيس السادات مناقشة قانون الضرائب الجديد مع جميع النقابات المهنية والقطاعات المختلفة قبل صياغته واصداره ..

وقد كلف الرئيس السادات الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد بترجمة هذه التوصيات الى برامج عمل اقتصادية جريئة فى اجتماعات مستمرة مع رجال الجهاز المصرفى .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــــرام
التاريخ : ١٩٨٠/١١/٢٦

السادات يشهد احتفال بنك مصر بمناسبة مرور ٦٠ عاما

كتب ــ حسن عاشور :

شهد امس الرئيس انور السادات وسيدة مصر الاولى السيدة جيهان السادات احتفال بنك مصر بمناسبة مرور ٦٠ عاما على انشائه . وقد قام الرئيس امس بوضع حجر الاساس لمبنى بنك مصر وشاهد نموذجا مجسما مصغرا للمبنى الجديد الذى يتكون من ٢٧ طابقا ويقام على ارض مساحتها ٣ آلاف متر مربع الى جانب طابقين اسفله لانتظار السيارات ٠ وسيخصص ٧ طوابق للبنك والادوار الاخرى لشركات البنك والمستثمرين ٠ كما افتتح الرئيس احدث مركز للكمبيوتر فى الشرق الاوسط لخدمة الاعمال المصرفية والبنكية وهو اول بنك يستخدم فى الشرق الاوسط لهذه الطاقة

وقد شهد الاحتفال مع الرئيس المهندس عثمان احمد عثمان نقيب المهندسين ورئيس قطاع التنمية الشعبية بالحزب الوطني الديمقراطي والدكتور فؤاد محيي الدين والسيد فكري مكرم عبيد والدكتور عبد الرزاق عبد المجيد نواب رئيس الوزراء وعدد من الوزراء والسادة محمد عبد الفتاح ابراهيم محافظ البنك المركزي واحمد فؤاد رئيس بنك مصر والدكتور عبد الرحمن بيصار شيخ الازهر والدكتور مصطفى خليل نائب رئيس الحزب الوطني والدكتور صوفي ابو طالب رئيس مجلس الشعب والدكتور صبحي عبد الحكيم رئيس مجلس الشورى ونائبه الدكتور شفيق بنبع

وكان الرئيس قد وصل الى البنك في الساعة الحادية عشرة من صباح امس حيث كان في استقباله الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية والسادة محمد عبد الفتاح ابراهيم محافظ البنك المركزي واحمد فؤاد رئيس بنك مصر والسيدة قرينته .



الرئيس السادات والسيدة جيهان السادات يصافحان مستقبليهما أثناء وصولهما لحضور الاحتفال ..



الرئيس السادات يتسلم هدية بنك مصر من رئيس مجلس ادارته أحمد فؤاد وهى صينية نقش عليها شعار البنك ..



الرئيس السادات يتسلم هدية نقابة العاملين بالبنوك من رئيس نقابتهم محمود دبور وهي صورة عليها الرئيس السادات وطلعت حرب وشعار ومبنى بنك مصر ..



الرئيس السادات والى جواره الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد ومحمد عبد الفتاح ابراهيم محافظ البنك المركزى أثناء القاء أحمد فؤاد رئيس بنك مصر لكلمته

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــــرام
التاريخ : ١٩٨١/٩/١

قرار بقانون بالغـــاء التمييز بين البنوك :

اخضــــــاع ٣ بنـــــوك للرقـــابة

الغـــاء اعفـــاء بنــك فيصـــــل من الضرائب

أصدر الرئيس أنور السادات قرارابقانون يقضى بأن يخضع البنك العربىالافريقى الدولى لأحكام قانون البنوك والائتمان ، وأن يخضع بنك فيصـــل الاسلامى المصرى لاحكام قانونى البنوكوتنظيم التعـــامل بالنقـــد الاجنبى ، واخضاع بنك ناصر الاجتماعى لاحكامقانون البنوك والائتمان لضمان نجـــاحالسياسة الائتمانية التى يضعهامجلس ادارة البنـــك المركزى المصرى ..ويستهدف القرار بقانون توحيد المعاملتوالرقابة على البنوك الثلاثة دون أن يكون هناك تمييز لها على سائرالبنوك

وقالت المذكرة التفســـــيرية للقرار بقانون أن قانون الاســتثمار حدد مدة خمس سنوات اعتبارا من أول سنة مالية تالية لبداية الانتاج أو مزاولة النشاط للتمتـــع بالاعفـــاءات الضريبية المقررة فى المادة ١٦ منه ؛ كما حدد الشروط اللازمة لمد مدة التمتع بهـــذه الاعفاءات، لذلك رئى تحقيقا للمســاواة بين جميع البنوك الثلاثة ، الغاء المادة ١١ من قانون انشاء بنـــــك فيصل الاســلامى المصرى التى قضـــت بتقرير هذه الاعفاءات الضريبية لمدة خمســـة عشر عاما اعتبارا من أول ســـــنة ضريبية تالية لمزاولة البنك لنشاطه ؛ وبحيث تسرى أحكام الاعفاءاتالضريبية المقررة من قانون الاستثمار علىأموال البنك وأرباحه وتوزيعاته وكافة أوجه نشــاطه وعملياته □